معايــير التفريق بين النبي والرسول (جمـع ودراسـة)

الدكتـور يوسف الزيوت
قسـم أصـول الديـن
كليـة الشريعـة- جامعـة اليرمـوك

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان أهم المعايير والضوابط التي ذكرها أهل العلم، في باب التفريق بين النبي والرسول، في عرف الشرع، من أجل تحديد المعيار الدقيق، وذلك أنني وجدت اختلافاً كبيراً بين العلماء في ذلك، بل هناك مَن لا يفرق بينهما.

ولاحظت أنه قد اشتهر بين طلبة العلم، القول: أنَّ مَنْ نبَّأه الله: فإن أمره بالتبليغ فهو رسول، وإن لم يأمره بالتبليغ، فهو مجرد نبي وليس رسولاً، ولكني وجدت أن هذا القول قد اعترض عليه من وجه أنه لا يتفق وأهداف النبوَّة، فلا يصلح أن يكون معياراً للتفريق بين اللفظين.

ومن خلال البحث ترجح لدي، القول: إنَّ كلاً منهما نبي ورسول، ولكن النبي مرسل إلى قوم مؤمنين، والرسول مرسل إلى قوم كافرين مخالفين، وبينت أن هذا المعيار يسلم من كل الاعتراضات التي وجهت إلى المعايير الأخرى.

المقدمـة

الحمد لله الذي اصفطى من الناس أفراداً أطلعهم على وحيه، وأرسلهم هداة ودعاة إلى خلقه، ليخرجوهم من الظلمات إلى النور بإذن ربهم، وصلى الله وسلم على نبينا خاتم الأنبياء والمرسلين، على آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن مصطلحي النبوة والرسالة، أو النبي والرسول لفظان شرعيان وردا في الكتاب والسنة، في مواضع متعددة، ولكل منهما معناه في اللغة، وقد جرى اختلاف بين أهل العلم في بيان المراد بهما في الاستعمال الشرعي: هل هما بمعنى واحد أم بمعنيين؟ فذهب بعضهم إلى القول: أنهما اسمان لحقيقة واحدة، وأنه لا فرق بين من هو نبي أو رسول.

وذهب آخرون -وهم الجمهور- إلى التفريق بينهما، ولكنهم اختلفوا في تعيين الفارق الدقيق بينهما، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، شاع منها بين طلبة العلم القول: أن من اختاره الله تعالى، واصطفاه ونبأه بوحي السماء: فإن أمره بتبليغ ما أوحي إليه فهو رسول؛ وإن لم يأمره فهو نبي وليس برسول. وقالوا: كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً.

وذاع هذا واشتهر، ورغم شهرته وذيوعه حتى عدّه شارح الطحاوية، أحسن الأقوال-إلا أنه لم يسلم من النقد والاعتراض، قديماً وحديثاً، وما زال هناك من يستشكل هذا التفريق ويعجب منه، بل ويستنكره، وإن لم يشتهر ذلك بين طلبة العلم على المستوى المطلوب.

وقد كنت إلى عهد قريب اعتمد هذا المعيار، وأذكره للطلاب في موضعه، على أنه القول الفصل بلا منازع، حتى اعترض بعض النابهين من الطلبة قائلاً: فما فائدة أن يختار الله تعالى، بعض الخلق ويطلعهم على وحيه، ثم يحبسهم فلا يأمرهم بتبليغ غيرهم ممن حولهم من الناس! أي سلبية هذه! وأي انطوائية هي! والله تعالى، موصوف بالحكمة، فما أنزل الكتب واصطفى الأنبياء إلا ليقوموا بمهمة الأمر والنهي والتبليغ والإنذار وهداية الناس.

وكان لهذا وقعه عليّ، الأمر الذي دعاني إلى دراسة هذه المسألة، وبحثها بحثاً علمياً متأنياً. وقد جعلته في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أشرت في المقدمة إلى فكرة الموضوع وسبب اختياره.

وأما المبحث الأول: فجعلته لبيان معنى النبوّة والرسالة في اللغة، وبيان وجه تسمية النبي نبياً، والرسول رسولاً.

وأما المبحث الثاني ففي بيان معنى النبي الرسول في عرف الشرع، وفهم العلماء له، ويتكون من مسألتين: الأولى في تحرير النزاع في التفريق بين اللفظين: فعرضت لوجهتي النظر وأدلة أصحابها، وناقشتها وخلصت إلى ترجيح القول : إنَّ كل لفظ يدل على حقيقة.

وأما المسألة الأخرى، فجعلتها في تحديد المعايير والضوابط المشهورة في التفريق بينهما. فجمعتها وعرضتها وناقشتها، وخلصت إلى تعيين المعيار الذي ترجح عندي، وهو أن النبي مرسل، والرسول مرسل، ولكن النبي رسول باعتباره مرسلاً إلى قوم مؤمنين موافقين فيقوم فيهم بدور العالم بين الناس، يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر؛ والرسول رسول باعتباره مرسلاً إلى قوم كافرين مخالفين، يبلغهم دعوة الله إلى الناس. فكلاهما رسول، وكلاهما نبي. ولكن النبي رسول بمعيار، والرسول رسول بمعيار آخر، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وأما **الخاتمة** فتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

وأخيراً فلا أدعي أن الموضوع لم يبحث، ففيه بحوث ودراسات سابقة، ولكنها غير وافية بالغرض ولا مستوعبة لأطراف الموضوع، وكلها انتهت إلى تقرير الفرق المشهور وفيه ما فيه. فإن وفقت في تحرير المسألة وتحقيقها على الوجه الذي يرضي، فهذا توفيق الله، ثم إذا وافقني عليه الأخوة المميزون لهذا البحث، فإني أدعو إلى إشهاره على مستوى مناهج التعليم على جميع المستويات.

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول لغة:

لفظا النبوّة والرسالة، أو النبي والرسول، من الألفاظ اللغوية التي استعملها الشرع فنقلها من الدلالة اللغوية بالمعنى العام ليدلل بها على حقائق شرعية مخصوصة، ومن الجدير أن أبين المعنى اللغوي العام قبل بيان المعنى الإصطلاحي، مع بيان وجه المناسبة في التسمية.

أولاً: معنى النبي:

قال الجوهري: (نبا الشيءُ عني يَنبو، أي تجافى وتباعد. وأنبيتُهُ أنا، أي دفعته عن نفسي.

قال أبو عبيدة: "هو يثْبي غير مهموز".

ويقال: أصله الهمز من الإنباء.

والنَّبْوَة والنَّبَاوَة: ما ارتفع من الأرض: فإن جعلت النّبي مأخوذاً منه، أي أنه شرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز.

وهو بالهمز فعيل بمعنى مفعول)[١].

وقال الفيروزآبادي: (نَبَا بصره نُبُوّاً ونُبِّياً، ونَبْوَة السيفُ عن الضريبة: أي كلَّ.

والنَّباوة: ما ارتفع من الأرض كالنّبوة)[٢].

وقال ابن منظور: (النّبْوَة والنَّبَاوة والنبي: ما ارتفع من الأرض.

النبي: العَلم من أعلام الأرض التي يهتدى بها وإن أخذت النبي من النّبوة والنّبَاوَة، فأصله غير مهموز، وهو فعيل بمعنى مفعول، والجمع أنبياء.

النبئ: الطريق، والأنبياء طرق الهدى.

والقراءة المجمع عليها من النبيين والأنبياء: طرح الهمز، واشتقاقه: نبّأ، وأنبأ، أي أخبر)[٣].

وفي المعجم الوسيط: أنبأه: أخبره. نبَّأه: خبَّره تنبَّأ: ادعى النبوّة. ولا يقال ذلك إلا لمن كان كاذباً[٤].

ومن خلال استقراء ما قاله أهل اللغة يمكن القول إنَّ لفظ النبي: أ-إما أن يكون مشتقاً من النبأ أو الإنباء، بمعنى الخبر أو الإخبار. فالنبي مطلقاً هو المنبئ، أي المخبر عن غيره بمعنى اسم الفاعل، ويمكن أن يكون بمعنى المخبَر بمعنى اسم المفعول.

وهو هنا على قاعدة تسهيل الهمزة إلى الياء، وإلا فالأصل النبيء بالهمز.

هذا هو معنى النبي مطلقاً من هذا الوجه، وعليه يكون معنى النبي في استعمال الشرع هو: المبنيء أي المخبر عن الله، والمنبَّأ، أي المخبر من قبل الله[٥].

فوجه المناسبة ظاهر، فالنبي (بتسهيل الهمزة) هو المخبَر من الله تعالى، وهو المخبر عن الله، فهو الذي يتلقى الأخبار من الله بواسطة الوحي ثم يخبر بها ويبلغها للناس.

ويأتي النبيء أيضاً بمعنى الطريق الواضح، أو العلم من أعلام الأرض. وبهذا يكون النبي في الشرع بمنزلة الطريق المفضي إلى الله، والهادي إليه.

والمناسبة هنا ظاهرة أيضاً، فلا شك أن الأنبياء هم أعلام الهدى وطرق الحق المفضية بالسالكين إلى الله تعالى.

ب-وإما أن يكون لفظ النبي مشتقاً من النبْوة أو النّباوة من قولهم: نبا ينبو، بغير الهمز، بمعنى ارتفع، يرتفع، فالنَّبْوة أو النَّباوة هي ما ارتفع من الأرض.

فإذا قلنا: النبي مشتق من هذا المعنى كان وجه المناسبة بيِّناً وظاهراً. فهو كما قال الجوهري :"مَنْ شرف على سائر الخلق". أي أنه صاحب المكانة العالية والشرف الرفيع، فاق منْ حوله من كل وجه[٦]. قال تعالى: "ورفعناه مكاناً علياً" (مريم، ١٩).

ومن هنا بيّن السفاريني وجه تسمية النبي نبياً فقال: "النبي يهمز ولا يهمز. فمن همزة جعله من النبأ، لأنه ينبئ الناس عن الله، ولأنه ينبأ بالوحي من الله. ومن لم يهمزه: فإما سهله، وإما أخذه من النبوة وهي الرفعة لارتفاع منازل الأنبياء على الخلق.

وقيل النبي مأخوذ من النبي الذي هو الطريق، لأنهم الطرق الموصلة إلى الله تعالى[٧].

وخلاصة القول: فالنبي نبيٌ بكل الأوصاف والمعاني التي يحملها اللفظ ومشتقاته، فهو المُخبر المنبئ عن الله، والمخبَر المنبَّأ من قبله تعالى، "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى"، وهو الطريق الواضح البيِّن، والعلم الهادي إلى طريق الحق، وصاحب المنزلة العالية والرتبة الشريفة، والمكانة المنيفة. فالوصفان -كما قال القاضي عياض مؤتلفان[٨].

ثانياً: معنى الرسول:

قال الجوهري: شعر رَسْلٌ، أي مُسترسِل وبعير رَسْل، أي سهل السير. وقولهم: افعل كذا وكذا على رَسْلِك "بكسر اللام"، أي اتَّئد فيه. وراسله مراسلة فهو مُراسِل وأرسلت فلاناً في رسالة، فهو مُرسَل ورسول، والجمع رُسُل ورُسْل. (ورسول فعول وفعيل رَسيل) يستوى فيه المذكر والمؤنث، والواحد والجمع. وترسّل في قرائته، أي أتأَد فيها[٩].

وقال ابن منظور: رَسَل: الرَّسل: القطيع من كل شيء والجمع أرسال. والتَّرسُل والرِّسْل: الرفق والتؤدة، وترسَّل في قراءته وفي كلامه ومشيه: إذا لم يعجل فيه. استرسل الشيءُ: سهل وسلس، وشعر مسترسل.

الإرسال: التوجيه، وقد أرسل إليه. والاسم: الرِّسالة والرَّسالة، والرَّسول والرَّسيل. وتراسل القوم: أرسل بعضهم إلى بعض. الرسول: الذي يتابع أخبار من بعثه، أخذاً من قولهم: جاءت الإبل رَسَلاً، أي متتابعة. وسمي الرسول رسولاً، لأنه صاحب رسالة[١٠].

والرسول المُرسَل[١١]، ولم يأت فعول بمعنى مُفعَل إلا نادراً. واشتقاقه من التتابع. ومنه قولهم، جاء الناس أرسالاً، إذا تبع بعضهم بعضاً[١٢]. والرسول كما يطلق على حامل الرسالة، يطلق

أيضاً على الرسالة نفسها[١٣]. فالرسول مطلقاً هو المرسَل المبعوث برسالة من طرف إلى آخر والذي يتابع أخبار مرسِله، والمفروض فيه أن يكون على قدر كبير من الرفق والحلم والأناة غير متعجل ولا مفرط في إبلاغ رسالته.

ومن هنا جاءت تسمية المبعوث من عند الله تعالى رسولاً، فهو مرسل من عند الله، ويحمل رسالة إلى الناس مؤمنهم أو كافرهم، ويتتابع عليه نزول الوحي من الله، ثم هو مكلف بمتابعة ما أرسل به والأمة ملزمة باتباعه، وهو في ذلك كله مأمور بالرفق والأناة والحلم والتؤدة[١٤]. قال تعالى :"فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم" (آل عمران ١٥٩).

المبحث الثاني: تعريف النبي والرسول اصطلاحاً:

مما لا شك فيه أن غاية هذا البحث في الدرجة الأولى تتجه إلى تعريف لفظ النبي والرسول اصطلاحاً والتمييز بينهما، وهي بالفعل مسألة خلاف تكاد أن تكون من الصعوبة والغموض بمكان، إذ إنَّ العلماء قد وضعوا عدة تعريفات لكل لفظ، ولم يتفقوا على أمر جامع، على الرغم من أن اللفظين شرعيان، قبل أن يكونا مجرد لفظين اصطلاحيين، ولعل السبب يرجع إلى أن الشرع لم يفرق بنص صريح ظاهر بين اللفظين، فكان مردُّ الأمر إلى الرأي والنظر والاجتهاد، كما سأذكره في موضع لاحق.

وفي سبيل الوصول إلى تحديد المعنى الاصطلاحي الذي يجب أن يكون موافقاً لمراد الشرع، لا بدّ من دراسة الموضوع من عدة جوانب، فجعلت هذا المبحث من مسألتين:

المسألة الأولى: في تحرير النزاع في التفريق بين النبي والرسول هل هما بمعنيين أم بمعنى واحد؟

وأما المسألة الأخرى: ففي جمع المعايير والضوابط التي من خلالها فرق العلماء بين المراد بالنبي والرسول في الاصطلاح الشرعي.

المسألة الأولى: وفيها مطلبان: الأول: في بيان الخلاف حول اتفاق اللفظين في المعنى أو اختلافها.

اختلف العلماء في كون اللفظين بمعنى واحد أم بمعنيين إلى فريقين. بين قائل بوحدة المعنى وقائل بافتراقه.

أولاً: القول إنَّ حقيقة اللفظين واحدة:

ذهب فريق من أهل العلم إلى القول إنَّ المصطلحين مترادفان، وأنهما يدلان على حقيقة واحدة، فالنبي هو الرسول والرسول هو النبي ولا فرق. واشتهر هذا القول عن المعتزلة على ما ذكره عنهم الإمام الرازي -رحمه الله في تفسيره-[١٥]، ومن وافقهم من غيرهم [١٦].

وبالرجوع إلى القاضي عبد الجبار المعتزلي ت ٤١٥هـ رحمه الله، وجدته ينص صراحة على هذا فيقول: (اعلم أنه لا فرق في الاصطلاح بين النبي والرسول، وقد خالف بعضهم في ذلك... والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنهما يثبتان معاً ويزولان معاً في الاستعمال، حتى لو أُثبتَ أحدهما ونفي الآخر لتناقض الكلام، وهذا هو أمارة اللفظين المتفقين في الفائدة)[١٧].

ثم راح القاضي المعتزلي يناقش أدلة الفريق الآخر، وينقضها، تأييداً لما ذهب إليه، كما سيأتي ذكره.

وما ذكره القاضي وغيره، لم يتفق عليه أئمة الاعتزال جميعاً، فقد وجدت الزمخشري ت ٥٣٨هـ في الكشاف -يقول بالفرق بين المصطلحين، فقد قال عند تفسيره للآية ٥٢ من سورة الحج (هذا دليل على تغاير الرسول والنبي) [١٨]، ثم ذكر وجه المغايرة كما سيأتي، والغريب في الأمر أن خصوم المعتزلة أطلقوا القول فيهم فنسبوهم جميعاً إلى نفي الفرق من غير تحقيق، فكيف يغيب على مثل القاضي عياض والرازي وغيرهما قول الزمخشري؟! ثم الغريب من وجه آخر، أن الزمخشري لم يتعرض بشيء لقول أصحابه، فلا أدري أكان على علم بقول القاضي عبد الجبار؟ أم أن قول المعتزلة لم يشتهر إلا في مراحل متأخرة؟!.

ويبدو لي أن بعض الباحثين المعاصرين قد تأثر بقول القاضي عبد الجبار فمال إلى القول أنَّ المصطلحين مترادفان، ويدلان على معنى واحد. ومن هؤلاء الدكتور محمد الطيب النجار، وكيل الأزهر، فقال بعد إيراده للأقوال في المسألة: (ونحن نرجح كل الترجيح أن كل نبي رسول، وكل رسول نبي، وأن الله تعالى، لا ينبئ الأنبياء إلا ليرسلهم إلى الناس ليبلغوا ما يوحى إليهم)[١٩].

أدلة هذا الفريق:

استدل القائلون من المعتزلة، ومن وافقهم من غيرهم على نفي الفرق بين النبي والرسول، بجملة من الأدلة منها:

١-قال القاضي عبد الجبار: (والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنهما يثبتان معاً ويزولان معاً في الاستعمال، حتى لو أثبت أحدهما ونفي الآخر لتناقض الكلام، وهذا هو أمارة اللفظين المتفقين في الفائدة)[٢٠].

٢-رفض القاضي أن يكون عطف النبي على الرسول يقتضي المغايرة فقال: (وأما قوله تعالى "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا ..."، فإنه لا يدل على ما ذكروه، لأن مجرد الفصل لا يدل على اختلاف الجنسين؛ ألا ترى أنه تعالى، فصل بين نبينا وغيره من الأنبياء ثم لا يدل ذلك على أن نبيِّنا ليس من الأنبياء، وكذلك فإنه فصل بين الفاكهة وبين النخل والرمان، ولم يدل على أن النخل والرمان ليسا من الفاكهة، كذلك هنا)[٢١].

٣-واستدل موافقو المعتزلة، فقال النجار: (ويساعدنا على هذا الترجيح قول الله سبحانه "وكم أرسلنا من نبي في الأولين" (الزخرف ٦).

وقوله: "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا ..." (الحج ٥٢) وقوله تعالى: "وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا ..." (الأعراف ٩٤).

ثم قال بعد ذلك: ويلاحظ من جميع هذه الآيات أن المبعوثين إلى الأمم قد أرسلهم الله رسلاً)[٢٢].

هذه هي أشهر الأدلة التي استدل بها من ذهب إلى القول باتفاق اللفظين، غير أن الإمام الرازي قد ذكر لهم جملة من الأدلة، ولم ينسبها لأحد منهم[٢٣]، ولم أجدها عند القاضي عبد الجبار، فأعرضت عن ذكرها اكتفاء بما نقلته من كلام صاحب القول نفسه، ويمكن مراجعتها عند الرازي.

رأي غريب في المسألة:

وممن ذهب إلى القول: إنَّ النبي والرسول بمعنى واحد بعض أعلام الشيعة، فقد وجدت الطبرسي من مجمع البيان يقول: إنَّ النبي والرسول بمعنى واحد، ويستدل على ذلك بالآيات التي خاطب الله تعالى، فيها سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم، مرة بالنبوة ومرة بالرسالة، كما في قوله تعالى "يا أيها الرسول ..." (المائدة ٦٧) وقوله تعالى: ""يا أيها النبي ..." (الأنفال ٦٤) مما يدل على أن النبي والرسول يدلان على مطلوب واحد.

ثم أجاب عن الآية من سورة الحج "وما أرسلنا من قبلك .." والآية من سورة مريم "وكان رسولاً نبياً" بجواب غريب، ومخرج عجيب، وهو أن: الرسول يطلق على المرسل من البشر والملائكة، والنبي لا يطلق إلا على المرسل من البشر فقط، فالرسول والنبي واحد، لأن الرسول يعم الملائكة والبشر، والنبي يختص بالبشر فجمع بينهما هنا في قوله تعالى "وكان رسولاً نبياً" ليميزه عن الرسول من الملائكة، وبهذا فكل نبي رسول، وكل رسول نبي، ولا فرق، واعتبره القول الأول[٢٤].

مناقشة هذا الرأي وردُّه:

أود أن أناقش هذا القول هنا لأفرغ منه في موضعه، فأقول مثل هذا القول قد يستهوي القارئ بادئ الرأي، وقد يجد صاحبه ما يدلل به عليه، بليٍّ أعناق النصوص، ولا غرو فللشيعة تأويلات بعيدة، وآراء غريبة.

فعلى الرغم من القراءة الموسعة لهذه المسألة، لم أجد من أهل العلم، من قال بهذا القول، وهو في نظري أغرب من قول من أنكر دلالة العطف على المغايرة، من المعتزلة لتأييد القول بنفي الفرق في المعنى بين اللفظين.

نعم مصطلح الرسالة والإرسال، يشمل المرسلين من البشر وغيرهم، ولكن حديث القرآن الكريم عن الأنبياء والرسل من البشر واضح صريح لا يلتبس بالرسل من الملائكة، حتى يحتاج الأمر إلى ذكر البنوّة مع الرسالة ليميز بين الرسول البشر والرسول الملك.

ومن هنا فإن الله تعالى، قد أنكر على المشركين لما استشكلوا أن يبعث الله إليهم بشراً رسولاً وأمر الله تعالى، نبيَّه أن يقول لهم "سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً" سورة الإسراء ٩٤) وبين تعالى أن الرسل من الملائكة يختصون بعالم الملائكة من جنسهم، قال تعالى: "قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً" (الاسراء ٩٥).

فالقول: أنَّ الرسول يشمل المرسل من الملائكة والبشر، وإن كان صحيحاً من حيث هو، إلا أنه لا يصلح لتقرير اشتراك اللفظين في المعنى ونفي الفرق بينهما، فهو لا يزيد على كونه شبهة عقلية عرضت له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب النبوات: "والإرسال اسم عام يتناول إرسال الملائكة وإرسال الرياح وإرسال الشياطين وإرسال النار" لكن الرسول المضاف إلى الله إذا قيل: رسول الله فهم من يأتي برسالة من الله من الملائكة والبشر، كما قال تعالى: "الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس" سورة الحج ٧٥، وأما عموم الملائكة والرياح والجن فإن إرسالها لتفعل فعلاً،

لا لتبلـغ رسـالة ... فرسل الله الـذين يبلغـون عـن الله أمـره ونـهيـه هـي رسـل الله عنـد الإطـلاق-أي الرسـل مـن البشـر- وأمـا مـن أرسـله الله ليفعـل فعـلاً بمشـيئة الله وقدرتـه فهـذا عـام يتنـاول كـل الخلق)[٢٦].

ثانياً: القول أنَّ اللفظين مختلفان:

وقد ذهب جمهور العلماء ومن وافقهم من المعتزلة، إلى القول: أنَّ كل لفظ منهما يدل على معنـى، واتفقوا على القول بأن كل رسول نبـي ولا عكس، وإن كـانوا قد اختلفوا فـي تعيين مـن هو النبـي ومن هو الرسول. والمقصود هنا هو أنهم اتفقوا على أن لكل لفظ من اللفظين حقيقة تختلف عن الآخر، وتصريحهم بهذا في مواضعه يكاد لا ينحصر ومن ذلك:

١-ما نقله الرازي في تفسيره عن بعض أئمة اللغة كالكلبي[٢٥] والفراء: أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً[٢٦].

٢-جميع المفسرين على اختلاف مناهجهم وأزمانهم، فلم أجد منهم أحداً شذَّ عن هذا الرأي، ومنهم علـى سبيل المثـال: ابـن كثيـر، الشـوكاني، والسيوطي، والـرازي، والزمخشـري، والبيضـاوي، والألوسي، وابن عطية، وابن عاشور، والقاسمي، والقرطبـي، وصـاحب المنـار، وسيد قطـب، وغير هؤلاء، ذكروا ذلك عند تفسير قول الله تعالى في سورة الحج الآية ٥٢.

قال الزمخشري: (هذا دليل على تغاير اللفظين)[٢٧].

٣-جميع علماء العقيدة وعلم الكلام،وكتاب الفرق، قديماً وحديثاً على اختـلاف منـاهجهم -مطبقون على القول بتغاير اللفظين واختلاف المعنى في المصطلحين.

وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١-عبد القاهر البغدادي، في كتابه أصول الدين ص١٥٤.

٢-القاضي عياض في كتابه الشفا، ج١، ص ٤٨٦.

٣-أبو المعين النسفي المانزيدي في كتابه التمهيد في أصول الدين، ص٤٥.

٤-نور الدين الصابوني المانزيدي في كتابه البداية في أصول الدين، ٤٦.

٥-شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه النبوات، ص١٧٢-١٧٣.

٦-ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية، ص١٦٧.

٧-ابن حجر في فتح الباري، ج١، ص٣٥٧، ٣٦١.

٨-الدسوقي في حاشيته على شرح أم البراهين، ص١٧٣-، ١٧٥.

٩-السفاريني من لوامع الأنوار البهية، ج١، ص٤٩، ج٢، ص٢٥٨.

١٠-الشيخ محمد عبده كما سأعرض قوله في مسألة مستقلة في ص .

١١-أبو بكر الجزائري في عقيدة المؤمن، ص٢٠٩.

١٢-الشيخ عبد الرحمن الميداني في العقيدة الإسلامية ص٢٩٩-٣٠٠١.

١٣-الشيخ محمد علي الصابوني في النبوة الأنبياء ص١١-١٣.

١٤-د. قحطان الدوري ورشدي عليان في أصول الدين الإسلامي، ص٢٠٥-٢٠٤.

أدلة الجمهور:

استدل القائلون باختلاف اللفظين وتباين المصطلحين على قولهم، ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

أ-فمن القرآن الكريم استدلوا بقول الله تعالى: "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ... الحج ٥٢.

فقالوا ما ملخصه إنه لو كان النبي هو الرسول، والرسول هو النبي لما صح عطف أحدهما على الآخر، وذلك لأن نفي أحد المتساويين يستلزم نفي الآخر.

قال الرازي: (أما القول الثاني: فاعلم أن شيئاً من تلك الوجوه -يعني أدلة المعتزلة التي ذكرها هو -لا يبطله، بل هذه الآية دالة عليه لأنه عطف النبي على الرسول، وذلك يوجب المغايرة، وهو من باب عطف العام على الخاص.

وقال تعالى: "وكم أرسلنا من نبي في الأولين" وهذا يدل على أنه كان نبياً، فجعله الله رسولاً، وهو يدل على قولنا)[٢٨].

واستدل الزمخشري بهذا مؤيداً القول بالفرق بين اللفظين[٢٩].

ب-واستدلوا أيضاً بقوله تعالى:"الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم ..." الأعراف ١٥٧، وقوله تعالى: "إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً" مريم ٥٤.

قال القرطبي: (والرسول والنبي اسمان لمعنيين، فإن الرسول أخص من النبي، وقدم الرسول اهتماماً بمعنى الرسالة، وإلا فمعنى النبوّة هو المقدم، ولذلك ردّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على البراء حين قال: وبرسولك الذي أرسلت. فقال له: قل: آمنت بنبيك الذي أرسلت[٣٠]. وأيضاً فإن في قوله: "وبرسولك الذي أرسلت" تكرير الرسالة، وهو معنى واحد فيكون كالحشو الذي لا فائدة فيه بخلاف قوله: "ونبيك الذي أرسلت" فإنهما لا تكرار فيهما.

وعلى هذا: فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، لأن الرسول والنبي قد اشتركا في أمر عام وهو النبأ، وافترقا في أمر خاص وهي الرسالة. فإذا قلت: محمد رسول الله من عند الله تضمن ذلك أنه نبي ورسول، وكذلك غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم"[٣١].

وقال الشيخ عبد الرحمن الميداني: (الوصف بالرسالة مغاير للوصف بالنبوة. ويشهد لذلك وصف الله تعالى، بهما معاً لبعضهم، ووصف بعضهم الآخر بالنبوة فقط.

وهذا إشعار بتغاير مفهوميهما في الاصطلاح الشرعي، كما يشهد له عطف أحدهما على الآخرة عطف تغاير)[٣٢].

ج-واستدلوا من السنة النبوية بحديث أبي ذر رضي الله عنه، وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم، عن عدد الأنبياء والرسل، فذكر له أن عدد الأنبياء مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، بينما الرسل ثلاثمئة وثلاثة عشر رسولاً، الأمر الذي يدل على تغاير اللفظين وعدم تماثلهما، وأن كل لفظ على حقيقة خاصة.

فقد روى الإمام أحمد، وابن حبان، والحاكم عن أبي ذر رضي الله عنه من حديث طويل "قال: قلت: يا رسول الله، أي الأنبياء كان أول؟ قال: آدم. قلت: يا رسول الله ونبي كان؟ قال: نعم نبي

مكلم. قال: قلت: كم الأنبياء؟ قال: مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً. قال: قلت: يا رسول الله كم المرسلون؟ قال: ثلاثمئة وبضعة عشر جماً غفيراً"[٣٣].

ودلالة الحديث صريحة ظاهرة على أن اللفظين مختلفان، وقد استدل بهذا الحديث الألوسي وغيره، فقال: (ويدل على المغايرة أيضاً ما روي أنه صلى الله عليه وسلم، سئل عن الأنبياء فقال: ...ثم أورد الحديث)[٣٤].

هذه أشهر الأدلة التي استدل بها الجمهور على تأييد القول باختلاف مفهوم النبوة عن الرسالة.

مناقشة أدلة الفريقين والترجيح:

بعد عرض أقوال الفريقين والأدلة التي استدلوا بها، لا بدّ لنا من مناقشة هذه الأدلة تمهيداً لبيان القول الراجح في المسألة.

أولاً: مناقشة أدلة القائلين باتفاق اللفظين:

١ـمناقشة الدليل الأول: وهو قول القاضي عبد الجبار: (والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى ...) كما سبق.

قلت: هذا الكلام للوهلة الأولى قد يبدو صحيحاً، فقد سبق أن ذكرت أن كل رسول نبي، وكل نبي رسول، والذي ليس نبياً فليس برسول.

ولكن مع هذا فالحقيقة ليست واحدة، فكل رسول نبي هذا ظاهر ومتفق عليه عند الفريقين، ولكن المختلف فيه:

أن يقال: كل نبي رسول. وهذا القول يصح من وجه ولا يصح من وجه آخر. فكل رسول نبي، وكل نبي رسول باعتبار أو بمعيار معين سيتحدد فيما بعد.

فالذي أشكل على القاضي عبد الجبار ومن وافقه، هو هذا، وليس فيه دليل راجح على قولهم.

٢ـمناقشة الدليل الثاني: وهو قولهم: إن مجرد الفصل بين اللفظين بالعطف لا يستلزم المغايرة. فهذا غير مسلم على إطلاقه، فالعطف في الأصل يستلزم المغايرة على ما قرره أهل اللغة، وهو ما قاله الزمخشري مع الجمهور.

ومع ذلك فلا ننكر أن يخرج العطف عن هذا الأصل العام، ولكنه لا يقع إلا في المواضع التي يؤمن فيها اللبس، وتكون المغايرة ظاهرة معلومة، كما هو الحال في جميع الأمثلة التي توهمها القاضي عبد الجبار، وظنها دليلاً على دعواه.

فما أورده من أمثلة هو قياس مع الفارق. فذكر القرآن الكريم للنخل والرمان بعد ذكر الفاكهة كما في قوله تعالى: "فيها فاكهة ونخل ورمان" الرحمن ٦٨.

وكذلك ذكر جبريل عليه السلام بعد ذكر الملائكة في قوله تعالى "من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين" (البقرة ٩٨) فالعطف في جميع هذه المواطن وأمثالها، لم يأت لبيان المغايرة والاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه، فهذا أمر ظاهر لا يختلف فيه، وإنما العطف جاء لمقصد آخر. فالعطف هنا من باب عطف الخاص على العام، ولم

يقل أحد: إن عطف الخاص على العام، أو العكس، يستلزم اختلافهما أو اتفاقهما من الحقيقة، فالخاص تابع للعام في حقيقته ولكنه يختلف عنه من جهة أخرى، والعطف هنا لم يقصد به بيان هذا، وإنما جاء لبيان مقصد آخر، وهو بيان منزلة هذا الخاص من ذلك العام. قال القرطبي: (فإن الرسول أخص من النبي، وقدم الرسول اهتماماً بمعنى الرسالة)[٣٥]. فقد يستقل الخاص بمعنى زائد على العام يستدعي عطفه عليه للإشارة إلى اختلافه عنه في هذا الوصف الزائد، وهذا ما دعا إلى عطف الرسول على النبي تارة، أو عطف النبي على الرسول تارة أخرى. وبهذا فما توهمه القاضي عبد الجبار لا ينفعه دليلاً على ما ذهب إليه هو وموافقوه.

٣-مناقشة الدليل الثالث: وهو قولهم: إن الله تعالى، سمى كل المبعوثين إلى الأمم السابقة رسلاً.

قلت:

أ-هذا غير مسلم على إطلاقه، بل الملاحظ كما يقول الشيخ الميداني: (إنَّ الله تعالى، وصف بهما معاً بعضهم، ووصف بعضهم الآخر بالنبوة فقط. وهذا إشعار بتغاير مفهوميهما في الاصطلاح الشرعي). فكيف يدعون أن الله تعالى سمى الجميع رسلاً؟!

ب-وعلى التسليم. فيمكن القول: نعم هذا صحيح وظاهره أنه لا فرق بين اللفظين، ولكن عند التأمل والنظر والتحقيق يتضح أن الأمر مختلف. وهو ما سيظهر عند بيان المعايير والضوابط في التفريق بين اللفظين، فكل الأنبياء رسل ومرسلون بمعيار، وليسوا رسلاً بمعيار آخر.

٤-وأما اعتراضهم على حجية دلالة حديث أبي ذر رضي الله عنه، من جهة ضعف إسناده، فهذا صحيح، ففي سنده ضعف، ولكنه ضعف منجبر بالمتابعة كما قاله الألوسي في تفسيره: (وقد أخرج ذلك -كما قال السيوطي- الإمام أحمد، وابن راهويه من حديث أبي أمامة، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، وزعم ابن الجوزي أنه موضوع وليس كذلك. نعم قيل في سنده ضعف جبر بالمتابعة)[٣٦].

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين باختلاف اللفظين:

أ-مناقشة ما استدلوا به من الآيات القرآنية:

استدل جمهور العلماء على التفريق بين المصطلحين كما سبق -ببعض الآيات من القرآن الكريم، وتوجيهها من حيث اللغة بما يؤيد قولهم الذي ادعى الرازي أن شيئاً من أدلة الخصم لا يبطله.

وأقوى هذه الآيات دلالة هي أية سورة الحج ٥٢ "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا ..." فالعطف، على ما هو مشهور، يستلزم المغايرة والاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه، وكلام الله تعالى، المعجز لفظاً ومعنى، منزه عن التكرار والحشو، إذ لو كان اللفظان بمعنى واحد لكان في الكلام حشو زائد وركاكة مخلة، كما بينه القرطبي، وأقر به الزمخشري في الكشاف وعليه جمهور العلماء من المفسرين وغيرهم، كما سبق بيانه عند عرض الأدلة.

ب-مناقشة استدلالهم بحديث أبي ذر رضي الله عنه

استدل الجمهور بحديث أبي ذر، كما سبق، ولا شك أن دلالة الحديث على المطلوب قطعية ومباشرة، غير أن الحديث من حيث الرواية لا يخلو من مقال، علماً بأن ابن حجر العسقلاني رحمه الله، قد ذكره في فتح الباري في مقدمة كتاب الأنبياء فقال: "ووقع في ذكر الأنبياء حديث أبي ذر مرفوعاً .. صححه ابن حبان"[٣٧]. وهذا يوحي لنا بقبوله له.

ومن هنا فإن العلماء قد استدلوا بهذا الحديث على مطالب عدة، منها إثبات الفرق بين النبي والرسول في الاصطلاح[٣٨].

ثالثاً: الترجيح:

بعد أن ذكرت الأقوال في هذه القضية، وأوردت أدلة كل قول، عرضاً ومناقشة، فقد تبيّن: أن القول باختلاف اللفظين، وأن الرسالة معنى زائد على النبوة- هو القول الراجح. وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء قديماً وحديثاً، وذلك للمرجحات التالية:

أ-ضعف موقف القائلين بعدم الفرق، سواء من جهة كونهم أقلية قليلة جداً في مقابل رأي الجمهور الذي لا يكاد ينحصر عدد القائلين به، كما سبق بيانه.

أم كان من جهة ضعف الأدلة التي ذكرها لتأييد قولهم، وقوة حجة الجمهور، كما ظهر من خلال المناقشة لأدلة الفريقين.

ب-أشهر من قال بعدم الفرق هو القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة، والقاضي وإن كانت له مكانته في الاعتزال وتقرير رأي المعتزلة، حتى يكاد أن يكون المرجع في ذلك -إلا أن الزمخشري صاحب الكشاف، وهو أيضاً علم بارز من أعلام المعتزلة، وهو من هو في باب اللغة، فشهرته ومكانته تفوق شهرة القاضي عبد الجبار، فكيف وهو يوافق ما ذهب إليه الجمهور، ويؤكد أن الرسول غير النبي؟!.

ج-هذا القول: ينزه القرآن الكريم عن الحشو والتكرار غير المفيد، وهذا ملحظ معتبر، وهي خاصية أجمع العلماء عليها، إذ اتفقوا على أن كل كلمة فيه قد وضعت في موضعها، وأنها تؤدي مقصداً زائداً على الأخرى، فكيف يقال: إن النبوة، والرسالة لفظان يدلان على حقيقة واحدة، ويذكران متتالين!.

المسألة الثانية: نحو تعيين معيار للتفريق بين النبي والرسول.

المقصد الأول: تحديد المعايير:

بعد تقرير القول باختلاف المصطلحين، وأن الرسالة معنى زائد على النبوة، لا بدّ من البحث عن المعيار الدقيق المنضبط الذي في ضوئه يتحدد الفرق بين النبي والرسول.

وقد تبين لي من خلال دراسة الموضوع، أن الجمهور وإن اتفقوا على أن الرسالة تختلف عن النبوة في أمر زائد، إلا أنهم قد اختلفوا اختلافاً كبيراً جداً، في وضع المعيار أو القيد المميز عند تعريف مصطلحي النبي والرسول.

وسأقوم بحصر أهم المعايير والضوابط التي ذكروها، ودراستها وتحليليها تمهيداً للوصول إلى تعيين ضابط دقيق لتعريف النبي والرسول، والتمييز بينهما.

وقبل ذلك أود أن أشير إلى أمرين اثنين:

أ-أن النبي والرسول يتفقان في كل الصفات والمعاني الخُلُقية، فكل ما ثبت للرسول فهو ثابت للنبي، وكذلك العكس، فيجب الإيمان بهما، وإثبات كل الصفات والأخلاق الكريمة لهما، فكلاهما مصطفى ومختار من قبل الله تعالى، وكلاهما صاحب مكانة عالية ومقام سام محمود، وإن كان ذلك لا يمنع القول بتفاضلهم فيما بينهم صلوات الله وسلامه عليهم، كما دلّ على ذلك القرآن والسنة.

فالمعنى اللغوي للنبوة والرسالة، قدر مشترك بين النبي والرسول، كما سبق بيانه، وبذلك فلا يصلح أن يقال إنَّ مجرد الإنباء، أو الإرسال معيار للتفريق بينهما، فقد أثبت الله تعالى، لهما جميعاً هذه المعاني، ثم خصّ الرسول بمعنى زائد على النبي ونحن نبحث عنه هنا لبيانه.

ب-إن سبب الخلاف في ظني يرجع إلى عدم وجود نص صريح الدلالة، قطعي الثبوت، على التمييز بين اللفظين، فليس هناك دليل من قرآن أو سنة صحيحة، ولا أثر معتبر عن صحابي أو تابعي، يرجع إليه أو يعتمد عليه في ذلك، بحيث يحسم مادة النزاع، فلو كان هناك دليل صحيح وصريح، لما وقع النزاع بين العلماء أصلاً.

ومن هنا كان مرد الأمر إلى الاجتهاد والنظر العقلي الأمر الذي فتح باب الاختلاف وتعدد الأقوال، بحيث نظر كل فريق إلى اعتماد معيار معين، على ضوئه فرق بين المصطلحين.

قال فضيلة الدكتور البوطي: (وها هنا بحث اجتهادي، غير داخل في الحقائق القطعية المتفق عليها، ولهذا وقع فيه الخلاف بين العلماء)[٣٩].

ومن هنا فقد جاءت الضوابط أو المعايير متعددة كل حسب ما هداه إليه اجتهاده وانتهى إليه فهمه.

وقد وجدت أهم الضوابط أو المعايير ترجع إلى عدة أمور:

١-المعيار الأول:

قولهم النبي هو من جاء بشريعة قديمة كانت أم جديدة، ولكنه لم يؤمر بالتبليغ بينما الرسول من جاء بذلك وأمره الله أن يبلغ الناس، ويدعوهم إليه.

وكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً.

هذا القول يعد أشهر الأقوال قاطبة، ومن هنا قال شارح الطحاوي: (وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول.

فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً)[٤٠].

وكذلك قال الألوسي أيضاً مخاطباً قارئه: (وأنت تعلم أن المشهور أن النبي في عرف الشرع أعم من الرسول، فإنه من أوحي إليه سواء أمر بالتبليغ أم لا. والرسول من أوحي إليه وأمر بالتبليغ)[٤١].

وأما أقوال الباحثين المعاصرين، فهي أكثر من أن تحصر، ومنهم على سبيل المثال: الشيخ عبد الرحمن الميداني في كتابه العقيدة الإسلامية ص ٢٦٧-٢٧٠، والدكتور البوطي في كبرى

اليقينيات ص١٥٢، والشيخ محمد علي الصابوني في كتابه: النبوة والأنبياء ص١١-١٣، والشيخ أبو بكر الجزائري في كتابه عقيدة المؤمن ص٢٠٩.

ومنهم أخيراً سيد قطب رحمه الله إذ يقول: (الرسول هو صاحب الدعوة من الأنبياء المأمور بإبلاغها للناس).

والنبي: لا يكلف إبلاغ الناس دعوة، إنما هو في ذاته صاحب عقيدة يتلقاها من الله)[٤٢].

ولست معنياً بحصر كل من قال هذا القول من السابقين واللاحقين، ولكني أردت أن أنبه على مدى ذيوعه واشتهاره حتى عدوه أحسن الأقوال، وأنه قد أجمع على مضمونه المسلمون كلهم، ودلت عليه قواطع الأدلة[٤٣].

٢-المعيار الثاني:

النظر إلى حال ما يأتي به النبي من كتاب أو شريعة.

قال بعضهم: النبي من جاء بتقرير شريعة من سبقه أو كتابه، ولم يأت بجديد ناسخ، على حين الرسول من جاء بشريعة جديدة أو كتاب ناسخ لما قبله[٤٤].

واختار هذا المعيار من المعاصرين الدكتور عمر الأشقر (والتعريف المختار: أن الرسول من أوحي إليه بشرع جديد، والنبي هو المبعوث لتقرير شرع من قبله)[٤٥].

وهذا ما اعتمدته دائرة المعارف الإسلامية فقالت: (وإذا كان يمكن أن نشير إلى فرق فهو أن الرسول خلافاً للنبي يكون صاحب شريعة ويكون معه كتاب)[٤٦].

وقد ذكر الرازي هذا المعيار، ولم ينسبه إلى أحد، وهو يعد ثاني المعايير شهرة وذيوعاً[٤٧].

٣-المعيار الثالث: التأييد بالمعجزة:

وذهب فريق آخر إلى أن من أوحى الله تعالى إليه، فإن أجرى على يديه آية من الآيات يتحدى بها قومه، ويدلل بها على صدقه فهو نبي رسول، وإن لم يأت بمعجزة فهو نبي فقط[٤٨].

٤-المعيار الرابع :

وذهب آخرون إلى أن الرسول من جمع مع المعجزة كتاباً منزلاً، فإن لم يأت بكتاب فهو مجرد نبي.

ذكر هذا العيني في عمدة القارئ ونسبه للكرماني[٤٩].

فهؤلاء لم يكتفوا بالنظر إلى مجرد المعجزة بل اشترطوا أن يأتي بكتاب، في حين أن الفريق السابق نظر للمعجزة فقط.

٥-المعيار الخامس: النظر إلى أسلوب الوحي:

وفرق بعضهم بين النبي والرسول، بالنظر إلى كيفية الإيحاء، فقال: من أوحى الله إليه بواسطة الملك مباشرة، فكلمه وأخبره، فهو الرسول، ومن أوحي إليه بغير هذا: كأن رأى في المنام أنه نبي، أو ألهم في قبله، أو أخبره أحد الرسل – فهو نبي وليس برسول.

ذكر هذا القول الرازي وعدّه الأولى فقال: (من جاءه الملك ظاهراً، وأمره بدعوة الخلق فهو الرسول- ومن لم يكن كذلك، بل رأى في النوم كونه رسولاً، أو أخبره أحد من الرسل بأنه رسول الله، فهو النبي الذي لا يكون رسولاً، وهذا هو الأولى)[٥٠].

وهذا ما اعتمده الجرجاني في التعريفات فقال: (النبي أوحي إليه بملك، أو ألهم في قلبه، أو نبه بالرؤيا الصالحة ... والرسول من أوحى إليه جبريل خاصة بتنزيل الكتاب من الله"[٥١].

وكذلك أورده الشوكاني فقال: (وقيل: الرسول الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل إليه عياناً ومحاورته شفاهاً، والنبي الذي يكون إلهاماً أو مناماً)[٥٢].

وذكر هذا الألوسي واعترض عليه. كما سيأتي ذكره في مناقشة المعايير وتحليلها.

٦-المعيار السادس: النظر إلى حال المرسل إليهم من الإيمان أو الكفر:

وذهب ابن تيمية إلى القول: أنَّ الإرسال قد تعلق بهما، وامتاز أحدهما على الآخر بمعنى زائد، فجعل المعيار الذي في ضوئه يميز بينهما هو: حال المدعوين من الإيمان والكفر فإن كانوا مؤمنين موافقين، فالمرسل إليهم يسمى نبياً، وإن كانوا كافرين مخالفين، فالمرسل إليهم هو الرسول باصطلاح الشرع.

وفي بيان هذا المعيار يقول ابن تيمية: (والمقصود هنا الكلام على النبوة فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبيء بما أنبأه الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من **خالف** أمر الله، ليبلغه رسالة من الله فهو **رسول**، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد **مخالف** يبلغه عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول. قال تعالى: "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ... " فذكر إرسالاً يعمُّ النوعين، وقد خصّ أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره الله بتبليغ رسالته إلى من **خالف** الله كنوح عليه السلام، وقد ثبت في الصحيح أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وقد كان قبله أنبياء كشيث وإدريس، وقبلهما كان آدم نبياً مكلماً، قال ابن عباس: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام.

فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه يأمرون به **المؤمنين** الذين عندهم ... فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهييه وخبره، وهم ينبئون **المؤمنين** بهم ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى **كفار** يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له فهم **رسل**، ولا بد أن يكذب الرسل، فإن الرسل ترسل إلى **مخالفين** فيكذبهم بعضهم.

فالنبي مرسل ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا **يعرفونه** بل كان يأمر **المؤمنين** بما **يعرفونه** أنه حق كالعالم، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "العلماء ورثة الأنبياء"[٥٣].

وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف عليه السلام كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم..)[٥٤].

وهذا المعيار تفرد بذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، فلم أجده عند أحد غيره، لا ممن تقدمه ولا ممن جاء بعده.

وبعد فهذه هي أهم الضوابط وأشهر المعايير التي ذكرها أهل العلم، في سبيل بيان الفرق بين النبي والرسول في عرف الشرع، جمعتها من مظانها، وسأقوم بدراستها ومناقشتها، بغية الوصول إلى قول جامع مانع.

المعيار السابع: معيار محمد عبده عرض ونقد:

وقبل ذلك لا بد من إيراد معيار خاص تفرد به الإمام محمد عبده، ذكره عنه فضيلة الدكتور البوطي في كبرى اليقينيات الكونية ص١٥٢-١٥٣، ونقله هو من كلام الشيخ مصطفى صبري رحمه الله، في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعبادة المرسلين، ج٤، ص٤٠-٤١.

يقوم هذا المعيار على القول: إنَّ النبي من فطر على موافقة الحق في العلم والعمل، والرسول من فطر إلى جانب ذلك، على دعوة بني نوعه إلى ما جبل عليه.

فهذا المعيار مرده إلى النظر إلى فطرة النبي والرسول، التي جبلا عليها، بعيداً عن أي اعتبار آخر، فمن فطر على اتباع الحق وحب الخير والتزام الصدق في أقواله وأفعاله وشؤون نفسه فهو مجرد نبي، وإن كان مفطوراً مع ذلك على حب دعوة الآخرين وهدايتهم وإرشادهم والأخذ بأيديهم إلى قول الحق، والتزام الطاعة، فهو الرسول.

هذا المعيار من وضع الإمام محمد عبده، فقد ذكره في تعليقاته على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية في علم الكلام، فقال: (أقول: قد يعرف النبي: بأنه إنسان فطر على الحق علماً وعملاً، أي بحيث لا يعلم إلا حقاً، ولا يعمل إلا حقاً على مقتضى الحكمة، وذلك يكون بالفطرة، أي لا يحتاج فيه إلى الفكر والنظر، ولكن التعليم الإلهي.

فإن فطر أيضاً على دعوة بني نوعه إلى ما جبل عليه، فهو رسول أيضاً، وإلا فهو نبي فقط، وليس برسول. فتفكر فيه فإنه دقيق)[٥٥].

ولا أدري من أين استوحى الشيخ الإمام محمد عبده هذا القول، ولا أدري كذلك ما الذي دعاه إليه؟!

فلعله قد اطلع على رأي للكرامية[٥٦] فيما نقله عنهم البغدادي فقال: "النبوة والرسالة معنيان قائمان بالرسول والنبي، غير إرسال الله إياه، وغير عصمته، وغير معجزته، وإذا سئلوا عن المعنى الذي لأجله يكون رسولاً، لم يصفوه بأكثر من أنه معنى قائم بالرسول غير إرسال الله إياه وغير عصمته وغير معجزته[٥٧]. فأنت تلاحظ أن كلام الإمام محمد عبده قريب الشبه بكلام هذه الفرقة، فالمعنى القائم في نفس الرسول عند الكرامية، هو الاستعداد الفطري عند الشيخ محمد عبده سواء بسواء، فلعله قد اطلع على كلامهم فاستهواه؟!

كما أنني لا أدري ما الذي دعاه إلى هذا القول؟ أهو حبه في التجديد والتطوير؟ أم هو شعوره بأن المعايير المطروحة لا تحقق الغرض ولا تحل المشكلة؟!

فإذا كان الدافع هو عدم وفاء المعايير وقصورها عن حل النزاع، فيقال للإمام محمد عبده: ما هكذا تورد الإبل، والبحث عن الحق لا يدعو إلى التزام الباطل. فهذه هفوة ما كان لمثله أن يقع فيها، ثم كان الأولى به أن يستقصي البحث فلا يقتصر على ما ذاع واشتهر من المعايير التي لم تفِ بحل النزاع؟ وأما إذا كان الباعث له هو شغفه بالتجديد والتطوير، فهذه لعمر الله فاصمة الظهر.

فإن ما قاله مسخ للنبوة والرسالة، وإلغاء للإرسال الإلهي، والتكليف الرباني والوحي السماوي للرسل أن يبلغوا عن الله، وينذروا بني جنسهم، فإن الباعث -عنده- للرسول على التبليغ والدعوة، ليس إلا مجرد إحساس أو شعور أو استعداد فطري جبل عليه، فهو بذلك يصدر عن وحي نفسه، وإلهام فطرته، لا عن وحي إلهي أو تكليف رباني أن: (يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر...) المدثر ١-٤، وكفى بهذا القول دليلاً على إبطال النبوة والرسالة بالمعنى الشرعي، والاكتفاء بما توحيه الفطرة؟!

وإذا كان الأمر كذلك، فبماذا يمتاز الأنبياء والرسل عن غيرهم، من العباقرة والمصلحين والعقلاء النابهين، ومحبي الخير للبشرية، ممن لا يكاد يخلو منهم زمان أو مكان، فيشتركون مع الأنبياء والرسل في الاستعدادات الفطرية والرغبة في الدعوة إلى الحق والعدل علماً وعملاً؟

ومن هنا فقد تصدى للإمام محمد عبده بعض العلماء الغيورين على مقام النبوة والرسالة، فردوا عليه قوله، وفندوا ما ذهب إليه.

قال الشيخ مصطفى صبري رحمه الله، (وأنا أقول ليس في تعريف الشيخ شيء من خصائص النبوة والرسالة: لا وحي، ولا ملك مرسل، ولا كتاب منزل، ولا معجزة، وعليه فمن أين يعرف كون النبي: "لا يعلم إلا حقاً ولا يعمل حقاً" من أين يعرف هو نفسه؟ ومن أين يعرف بنو نوعه إذا دعاهم؟

نعم في تعريف الشيخ قوله: "ولكن التعليم الإلهي" لكنه يمكن حمل هذا التعليم على الفطرة، ثم يرد عليه السؤال المذكور: من أين يعرف أنه تعليم إلهي"؟.

ويؤيد ما قلناه أن الشيخ بنى دعوة النبي لبني نوعه على الفطرة لا على أمر خاص من ربه كما يؤمر به الأنبياء، حيث قال معرفاً الرسول بعد تعريف النبي: "فإن فطر على دعوة بني نوعه إلى ما جبل عليه" فنص في موضعين من هذه الجملة على الفطرة والجبلة، ثم ختم كلامه بقوله: فتفكر فيه فإنه دقيق.

وتفكر أنت أيها القارئ في أن النبي والرسول على تعريف الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً، ليس بالنبي والرسول اللذين يعرفهما الإسلام والمسلمون (فقط)، بل المليون (أهل الملل) كلهم، وإنما هو رجل من أمثال الذين يثقون بأنفسهم في صحة آرائهم ومبادئهم، ويأمل الناس فيهم الصلاح والإصلاح.

ولا يكون مراد الشيخ إلحاق هذه الطائفة الممتازة من الناس بالأنبياء والرسل، بل مراده تنزيل الأنبياء والمرسلين المعروفين صلوات الله عليهم، إلى منزلتهم تفادياً عن مؤونة الخوارق التي تلازمهم في معجزاتهم، وكيفية الإيحاء إليهم)[٥٨].

ويقول الدكتور البوطي تعقيباً على هذا: "فإذا وقَعْتَ بعد ذلك على تعريفات "عصرية" جديدة للنبي أو الوحي مخالفة لهذا الذي نقلنا من جميع كتب العقيدة الإسلامية المستندة في أحكامها إلى اليقينيات من أدلة الكتاب والسنة -فأعلم أنها دسيسة وراءها ما وراءها. أو ضعف بليغ في إيمان الكاتب أو القائل. أو هو جهل متناه بأوضح الحقائق الإسلامية.

وإذا علمت هذا فإنك لن تؤخذ أو تخدع بالتعريف العجيب الذي اخترعه الشيخ محمد عبده للنبي .. وأنت في غنى عن أن أعلق شيئاً على هذا الاختراع العجيب لمعنى النبوة بعد أن عرفت معناها كما دلّ عليه الكتاب والسنة، كما أجمع عليه أهل السنة والجماعة.

كما أنك في غنى عن أن أكشف لك السر الذي دعاه إلى أن يستعمل كلمة "الفطرة" في التعريف بدلاً من كلمة "الوحي" التي أطبق المسلمون كلهم -منذ عصر النبوة إلى عصرنا هذا – على اتخاذها قيداً أساسياً في تعريف النبي)[٥٩].

وبعد فإن ما ذهب إليه الشيخ محمد عبده يتعارض مع ما عليه علماء الإسلام قاطبة، الذين استقر قولهم كما يقول أبو الحسن الندوي رحمه الله، على (أن أول وأهم ما يمتاز به معشر الأنبياء أن العلم الذي ينشرونه بين الناس، والعقيدة التي يدعون إليها، والدعوة التي يقومون بها، لا تنبع من ذكائهم أو من حميتهم أو تألمهم بالوضع المزري الذي يعيشون فيه، أو من شعورهم الرقيق الحساس، وقلبهم الرفيق الفياض، أو تجاربهم الواسعة الحكيمة، لا شيء من ذلك، إنما مصدره الوحي والرسالة التي يصطفون لها ويكرمون بها، فلا يقاسون أبداً على الحكماء أو الزعماء أو المصلحين.. قال تعالى "وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا ..." سورة الشورى ٥٢".

لذلك لا يخضع الرسول لعوامل نفسية داخلية أو حوادث وقتية خارجية ... وهذه هي السمة الفاصلة الأساسية المميزة بين الأنبياء صلوات الله عليه، وبين القادة والزعماء...[٦٠].

وأخيراً فهذا المعيار الذي اخترعه الشيخ محمد عبده لا يصلح بحال أن يكون معياراً علمياً، بل ولا أن يذكر في عداد المعايير وإنما هو شبهة عقلية تذكر لتناقش وترد في موضعها ولهذا فقد آثرت أن أذكره هنا عرضاً ونقداً في موضع واحد.

المقصد الثاني: المناقشة والترجيح:

١-مناقشة المعيار الأول: وهو القول: إنَّ الفرق ما بين النبي والرسول ينحصر في الأمر بالتبليغ من عدمه، فإذا لم يؤمر بتبليغ ما أوحي إليه فهو نبي، وإن أمر بالتبليغ فهو رسول.

هذا المعيار ذكره أكثر أهل العلم، كما سبق بيانه، حتى يكاد أن يكون محل إجماع، في نظر من لم يستجمع كلّ الأقوال في المسألة، فيورده بعضهم ويردده آخرون بلا نظر ولا تدقيق، وكأنه مما يعلم من الدين بالضرورة، فلا تكاد تسأل أحداً عن الفرق حتى يبادرك بهذا المعيار: من أمر بالتبليغ فهو رسول، ومن لم يؤمر فهو نبي. فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، وينتهي الأمر.

وعند التأمل والتحقيق يظهر أن هذا المعيار لا يصح، وأنه يستلزم محاذير، بل إنه يتنافض مع روح الدعوة الربانية لهداية البشرية.

ومن هنا فقد تنبه له بعض المحققين قديماً وحديثاً:

أ-فاعترض عليه الألوسي فقال: (ولا يصح إرادة ذلك؛ لأنه إذا قوبل العام بالخاص يراد بالعام ما عدا الخاص، فمتى أريد بالنبي ما عدا الرسول، كان المراد به من لم يؤمر بالتبليغ، وحيث تعلق به الإرسال صار مأموراً بالتبليغ فيكون رسولاً فلم يبق في الآية بعد تعلق الإرسال رسول ونبي مقابل له، فلا بدّ لتحقيق المقابلة أن يراد بالرسول من بعث بشرع جديد، وبالنبي مَنْ بعث لتقرر شرع من قبله، أو يراد بالرسول مَنْ بعث بكتاب، وبالنبي مَنْ بعث بغير كتاب، أو يراد نحو ذلك مما يحصل به المقابلة مع تعلق الإرسال بهما)[٦١]، فالألوسي رحمه الله -كما تلاحظ- يرفض أن يكون معيار الأمر بالتبليغ من عدمه، هو المرجِّح للتفريق بين اللفظين، وإن كان هو لم يرجح معياراً على آخر، مكتفياً بذكر بعض المعايير التي ذكرها أهل العلم.

ب-وقد ردّه بعض المعاصرين من جهة معارضته لغاية النبوات، ومقاصد الرسالات الإلهية والوحي الرباني، إذ إنَّ هذا القول يستلزم كتم العلم، وسلبية الأنبياء في مجتمعاتهم، في حين أن النبوة ليست كذلك، بل هي استجابة لأمر الله تعالى، بهداية الخلق، ونشر الوحي الرباني بين الناس.

ومن هنا قال الشيخ عبد القادر شيبة الحمد، المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: (وهذا تعريف عجيب، فإن الله تبارك وتعالى، قد أخذ الميثاق على أهل العلم ألا يكتموه وعاب على أولئك الذين يكتمون العلم، وفي ذلك يقول تعالى: "وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون" سورة آل عمران ١٨٧.

على أن الله تعالى، يبين وظيفة أنبياء بني إسرائيل، إذ يقول في شأن التوراة: "يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله" سورة المائدة آية ٤٤".

وكذلك قال: "ألم تر إلى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله ..." البقرة ٢٤٦".

كما أن قوله تعالى: "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته" الحج ٥٢، كل هذا يدل على أن كل نبي وكل رسول تلا على قومه أو اشتهى هداية قومه. فليست إذن وظيفة النبي قاصرة على نفسه، منعزلة عن قومه[٦٢].

ولهذا قال محمد الصادق عرجون -وإن كان هو يميل إلى القول: إنَّ النبي غير مكلف بالتبليغ على الوجه الذي أمر به الرسول-: (بيد أنه لا يمكن أن يتصور أن يوجد نبي في بيئة ومجتمع بشري منحرف في عقائده وتعبداته وسلوكه الاجتماعي، وتشيع في جنباته المظالم والفواحش والأسواء، وهو يرى ويسمع، وهو قادر على أن يأمر بالخير وينهي عن الشر، ثم يسعه السكوت والاعتزال، فهذا بعيد عن التصور، ولا مناص لمن يعلم الخير والشر بتعليم الله تعالى له، من أن يدعو إلى فعل الخير، وينفر من مقارفة الشر، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً،...فالنبوة ليست مرتبة سلبية من مراتب السلوك في الحياة، ولكنها مرتبة عملية إيجابية خاصة[٦٣].

نعم لا يتصور أن يبعث الله نبياً ويوحي إليه بالنبوة، ثم لا يأمره بالتبليغ والإنذار، وهو تعالى، يأبى على آحاد العلماء من أتباع النبوات أن يتخاذل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الخير ومحاربة الشر، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه: (فالأنبياء ينبئهم الله، فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهن ينبؤن المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي)٦٤().

ولا يصح أن يقال: إن النبي ربما يقوم بمهمة التبليغ، ولا يتصور منه التقصير في هذا، ولكنه إنما يفعل ذلك من تلقاء نفسه كما قال الإمام محمد عبده كما سبق، من غير أن يكون الله تعالى قد كلفه مهمة التبليغ فيبقى الاعتراض قائماً وهو: هل يعقل أن يختار الله تعالى، نبياً ويوحي إليه بوحي من عنده ثم يفوض الأمر إليه، إن شاء بلّغ وإنْ شاء لم يبلغ؟! هذا هو الإشكال. ومنطق العقل والشرع وتاريخ الأنبياء الحافل بالجهاد والدعوة -يرفض هذا، ويؤكد القول: إنَّ النبي مأمور ومكلف بالتبليغ شأنه في ذلك شأن الرسول.

وخلاصة القول: إن هذا المعيار وإن ذاع خبره واشتهر أمره، حتى قيل عنه: أحسن الأقوال-لا يصلح أن يكون هو القيد الجامع المانع للتفريق بين النبي والرسول، ولا بدّ أن يكون هناك معيار آخر، لا يرد عليه مثل هذا أو غيره من الاعتراضات.

٢-مناقشة المعيار الثاني: "وهو قولهم من جاء بشريعة جديدة، أو كتاب جديد ناسخ لما قبله فهو رسول، ومن جاء بتقرير شريعة سابقة، فهو نبي وليس برسول.

هذا المعيار يأتي في المرتبة الثانية بين المعايير من حيث الشهرة والذيوع، وقد اختاره غير واحد من أهل العلم، وهو وإن أثبت الإرسال والتبليغ والدعوة لكل من النبي والرسول، وسلم من هذا الاعتراض، إلا أنه يرد عليه القول: إنَّ هناك ممن سمّاهم الله تعالى، رسلاً في القرآن الكريم، منهم من لم يأت بشريعة جديدة، ولا بكتاب مستقل، وإنما جاء امتداداً لشريعة من سبقه من الرسل، كما هو الحال بالنسبة ليوسف عليه السلام، فقد كان رسولاً، وكان على شريعة إبراهيم، وكذلك داوود وسليمان عليهما السلام كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، ولم يذكر أنهما جاءا بكتاب جديد ولا شريعة ناسخة لما سبق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وليس من شرط النبي أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم، وداوود وسليمان، كان رسولين، وكانا على شريعة التوراة)[٦٥].

وإذا اختل المعيار في صورة من الصور فلا يصلح أن يكون قيداً جامعاً مانعاً[٦٦].

ولا أدري كيف خفي هذا على كثير من أهل العلم الذين ذكروا هذا المعيار، حتى فشا أمره، واحتل المرتبة الثانية بين الأقوال، وفيه ما فيه، ومع ذلك فقد اعتمدته دائرة المعارف الإسلامية، واختاره بعض الباحثين المعاصرين، وعدَّهُ التعريف المختار، كما سبق ذكره!

٣-مناقشة المعيار الثالث: وهو أن الرسول من جاء بمعجزة يتحدى بها، والنبي من لم تكن له معجزة.

قلت: هذا المعيار أيضاً لا يصلح للتفريق بين المصطلحين، ذلك أن الله تعالى، قد أجرى على أيدي أنبيائه، ورسله جميعاً، من الآيات البينات، والدلائل المعجزات ما أظهر به صدقهم[٦٧].

وقد دل على هذا القرآن والسنة، قال تعالى: "سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة" البقرة ٢١١، وقال تعالى: "وقال لهم نبيهم إن آية ملكة أن يأتيكم التابوت .." البقرة ٢٤٨، وقال تعالى، على لسان الأمم في مجادلة الأنبياء والرسل "ويقولون لولا أنزل عليه آية من ربه" يونس ٢٠ وقوله: "إن كنت جئت بآية فأت بها إن كنت من الصادقين" الأعراف ١٠٦، مما يدل على أن الأمم جميعاً قد ألفت من الأنبياء والرسل إرسال الآيات وسوق المعجزات.

وأما من السنة فقوله عليه الصلاة والسلام، فيما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه: "ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ.."[٦٨].

قال ابن حجر: (هذا دال على أن النبي لا بدّ له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه، ولا يضره من أصرّ على المعاندة، .. والمعنى: أن كل نبي أعطي آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن لأجلها)[٦٩].

ولا أدري كيف غفل أصحاب هذا القول عن دلالة هذا الحديث وهي من الظهور بمكان!.

وربما يقول قائل: الآيات ترسل للمعاندين والكافرين، فهي من شأن الرسل، فالرسول: كما سبق في المعيار السادس هو المرسل للكفار -وأما الأنبياء الذين يرسلون إلى مؤمنين موافقين، فما هي حاجتهم للآيات والمعجزات؟ فالمعجزة خاصة بالرسل دون الأنبياء، والجواب عن هذا، أن جميع المخاطبين: مؤمنين كانوا أم كافرين، يطلبون الآيات والدلائل على صدق المبعوث إليهم، ليؤمن الكافرون، ويزاد المؤمنون إيماناً وتصديقاً، ثم من جهة أخرى، ينظر إلى طبيعة المعجزة، فإن ما يحتاجه المؤمن يختلف عمّا يحتاجه الكافر، وكل ذلك يسمى معجزة، فقد يظن صاحب هذا القول أن معجزات الأنبياء قياساً على معجزات الرسل لا تسمى معجزة، وليس الأمر كذلك، فكلها معجزات ولكنها متفاوتة في النوع والعدد من نبي إلى نبي، ومن رسول إلى رسول، كما يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم من الحديث السابق: "وإنما كان الذي أوتيته وحياً.." مما يشعر بتفاوت نوع المعجزات.

وخلاصة القول إن المعجزة ليست الفارق الدقيق بين النبي والرسول.

٤-مناقشة المعيار الرابع: الرسول من جمع مع المعجزة الكتاب المنزل، وإلا فهو نبي.

هذا المعيار يتفق مع المعيار الثالث، ولكن يشترط إلى جانب المعجزة، أن يأتي الرسول بكتاب، فإذا لم يأت بكتاب، فهو نبي وليس رسولاً، وهذا المعيار أيضاً لا يصح أن يكون ضابطاً مميزاً، بحيث لا يلزم منه محاذير أو ترد عليه اعتراضات.

فقد اعترض عليه غير واحد ووصفوه بأنه غير جامع، لما يلزم منه إخراج بعض الرسل الذين جاءوا بالمعجزات ولم يأتوا بكتاب مستقل، كما سبق بيانه في نقد المعيار الثاني.

قال العيني: (قلت هذا التعريف غير صحيح، لأنه غير جامع، لأن كثيراً من الأنبياء وهم رسل مثل سليمان وأيوب ولوط ويونس.. لم يأتوا بكتاب)[٧٠].

٥-مناقشة المعيار الخامس: وهو التفريق على أساس كيفية الوحي فمن أوحي إليه بواسطة الملك فكلمه مباشرة، وأخبره أنه رسول، فهو الرسول، ومن أوحي إليه بغير هذه الكيفية، كأن قد رأى في المنام، أو أخبره أحد الرسل فهو النبي.

قلت: هذا المعيار وإن اعتبره الإمام الرازي الأولى، إلا أنه لم يسلم من الاعتراضات، فلا يصلح أن يكون هو المعيار. فقد اعترض عليه بعض أهل العلم، وعدّه أغرب الأقوال. فقال: (وهذا أغرب الأقوال، ويقتضي أن بعض الأنبياء عليه السلام لم يوح إليه إلا مناماً، وهو بعيد، ومثله لا يقال بالرأي)[٧١].

والأمر كما قال الألوسي رحمه الله، فإن الله تعالى، قد ذكر وجوه الوحي وتكليم الأنبياء والرسل، ولم يعدّ منها الرؤى والمنامات أو الإلهامات القلبية كطريق للتكليف بالنبوة والرسالة. قال تعالى: (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء..)

وكيف يصح اعتبار الرؤيا المنامية طريقاً للنبوة، والنبي قبل الإنباء لا يعلم من حال نفسه أنه نبي؟!

وما قد يشتبه على بعضهم من الإشارة إلى صحة رؤيا الأنبياء وصدقها، وأنه صلى الله عليه وسلم، كان يرى الرؤيا فتأتي كفلق الصبح، وأنه قال الرؤيا الصادقة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة[٧٢]. فهذا كله لا دليل فيه، فرؤياهم كانت في جوانب الحياة المختلفة، وليس منها التكليف والإخبار له، بأنه نبي أو رسول، ثم نقول أيضاً: إن هذا كان يقع منهم بعد إخبارهم بالوحي أنهم أنبياء الله ورسله، وليس قبل التكليف بالنبوة.

أما أن يقال: إنهم نبئوا بالمنام، فهذا غير مسلم، وعليه فلا يصح أن يكون هذا معياراً دقيقاً للتفريق بين النبي والرسول، ولا بدّ من البحث عن ضابط آخر.

٦ـمناقشة المعيار السادس: وهو الراجح

يقوم هذا المعيار على قاعدة أن النبي مرسل، والرسول كذلك، والفارق هو أن النبي مرسل إلى مؤمنين موافقين، في حين الرسول مرسل إلى كافرين مخالفين.

هذا المعيار وضعه شيخ الإسلام ابن تيميه، ولم أجده عند غيره، لا ممن تقدمه ولا ممن جاء بعده، حتى أن ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، شارح الطحاوية، لم يذكره واختار غيره، ومعلوم، للباحثين أن كلام ابن أبي العز في شرح الطحاوية، هو نقول نصية، أو شبه نصية، من كلام ابن تيمية.

ويرى ابن تيمية أن النبي مرسل، والرسول مرسل، ولكن الإرسال هنا غير الإرسال هناك، فالقرآن الكريم قد ذكر إرسالاً يعم النوعين، ثم خصّ أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف أمره، بخلاف النبي المرسل المكلف بتبليغ رسالته إلى المؤمنين به، كما هو الحال عند أهل الشريعة الواحدة، يقبلون ما يبلغه العلماء عن الله ورسول، وكما هو حال أنبياء بني إسرائيل.

ويظهر لي أن هذا المعيار هو أوفق المعايير وأضبطها، وذلك لأنه يسلم من كل الردود والاعتراضات، ويحل الإشكالات التي وجهت للمعايير السابقة.

فهذا المعيار ـفيما يبدو لي- قد جمع كل المعايير بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالنبي والرسول ـحسب هذا المعيار- صاحب كتاب وشريعة سواء أكانت جديدة أم مسبوقة بغيرها، وهو مأمور بتبليغها لمن أرسل إليهم مؤمنين كانوا أم كافرين، وأنه من غير شك، مؤيد بالآيات

البينة، والدلائل المعجزة الدالة على صدقه، وأنه موحى إليه بغض النظر عن كيفية الإيحاء وطريقة الإرسال.

فمن اصطفاه الله تعالى، لوحيه، واختاره على عينه، وأعدّه لهذه المهمة، فإن بعثه إلى قوم مؤمنين ليذكرهم ويعظهم ويدعوهم إلى التمسك بدينهم فهو النبي، كما هو حال الأنبياء مثل آدم عليه السلام، فإنه كان نبياً مكلماً ومرسلاً إلى أبنائه ومن كانوا معه من المؤمنين، وكذلك إدريس وشيث، وإسماعيل، وداود وسليمان ويوسف صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وإن بعثه الله تعالى، إلى قوم كافرين جاحدين ليخرجهم من الظلمات إلى النور، ومن الكفر والشرك والوثنية، إلى الإيمان والتوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له -فهو الرسول المطلق، كما هو حال بعض الأنبياء مثل: نوح الذي هو أول الرسل إلى أهل الأرض، إذ بعثه الله تعالى، إلى قومه بعد أن كفروا ودبّ فيهم الشرك، وسائر الأنبياء الذين بعثوا على فترة من الرسالات، ضلت فيها البشرية فعبدت من دون الله آلهة أخرى.

فالنبي مرسل ولكن لا يسمى رسولاً عند الإطلاق، والرسول الذي يسمى رسولاً عند الإطلاق، هو المبعوث إلى الكفار والمخالفين.

وبهذا تبقى المقولة: كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، صحيحة بعد أن تحدد الفارق الدقيق بين النبي والرسول.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

بعد الفراغ من دراسة الموضوع، أود أن أوجز أبرز النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي أراها.

فقد توصلت إلى النتائج التالية:

١-أن لفظ النبي في اللغة، إما أن يكون مأخوذاً من الإنباء بمعنى الإخبار، أو من النَّبْوة والنباوة بمعنى الرفعة، وأن النبوَّة تجمع المعنيين معاً، ومن هنا جاءت تسمية النبي نبياً مناسبة جداً.

٢-أن لفظ الرسول، إما أن يكون من الرَّسْل بمعنى التتابع، أو من الرِّسْل بمعنى الرفق والتؤدة، وعلى أي الوجهين فالمعنى متحقق في الرسول، لأنه الذي يتابع أخبار مَنْ أرسله، برفق وحلم وأناة، ومن هنا يظهر وجه المناسبة في تسمية الرسول رسولاً.

٣-أن العلماء اختلفوا في لفظ النبي والرسول في العرف الشرعي.

هل هما بمعنى واحد أم بمعنيين؟ وقد ترجح عندي قول جمهور العلماء أنَّ الرسالة معنى زائد على النبوة وليس كما ادعى بعض المعتزلة ومن وافقهم من القول: أنَّالمعنى واحد، وأن قول الجمهور متفق مع اللغة والشرع.

٤-إن ما ذهب إليه بعض أعلام الشيعة خاصة، من القول بوحدة المعنى في اللفظين، والاستدلال عليه بما ذكروه من أدلة -قول غريب ومردود.

٥-إن سبب الخلاف في هذه القضية، يرجع إلى عدم وجود نص قطعي الدلالة والثبوت.

٦-إن أشـهر المعـايير ذيوعـاً هـو القـول: إنَّ الفـارق هـو الأمـر بـالتبليغ، فـالمؤمور بـالتبليغ هـو الرسول، ومن لم يأمر بالتبليغ فهو نبي وليس برسـول، وقد ظهر أن لهذا المعيار لوازم باطلة تجعله غير صالح أن يكون هو المعيار الدقيق.

٧-وكذلك بقية المعايير لم تسلم من النقد والاعتراض، وتبين أنها لا تصلح للتمييز بين النبي والرسول.

٨-أن المعيار الراجح هو ما وضعه شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أن النبي رسول ومرسل إلى مؤمنين موافقين، في حين الرسول نبي مرسل إلى قوم كافرين مخالفين.

وبهذا فالنبي والرسول رسل، ولا يعني هذا أن اللفظين بمعنى واحد.

٩-أن المعيار الذي اخترعه الإمام محمد عبده، معيار عجيب وقول غريب، لم يسبق إليه، يلزم منه إلغاء حقيقة النبوة والرسالة معاً، القائمة على قاعدة الوحي من الله إلى الأنبياء والرسل، فهو رأي فاسد لا يعدو أن يكون شبهة عقلية انقدحت في ذهنه عفا الله عنه.

١٠-وأخيراً فإني أدّعي أن هذا البحث قد انتهى إلى تحديد معيار جامع مانع، يميز بين النبي والرسول، وسالم من الاعتراضات. وعليه فإني أوصي بتعميمه على الجهات المعنية بوضع المناهج الدراسية في مختلف المراحل، من أجل إدخاله في المقررات والمناهج الدراسية في موضعه، وذلك بغية تعديل الفهم السائد غير الصحيح بين طلبة العلم.

الهوامش

١-الصحاح للجوهري، ج٦، ص٢٥٠٠.
٢-القاموس المحيط، ص١٧٢٣.
٣-لسان العرب، ج١٥، ص٣٠١-٣٠٢.
٤-المعجم الوسيط، ج١، ص٨٩٦.
٥-لسان العرب، ج١٥، ص٣٠٢-٣٠٣، والمعجم الوسيط.
٦-عمدة الحفاظ للسمين الحلبي، ج٤، ص١٥٥، ١٦٠.
٧-لوامع الأنوار، ج١، ص٤٩-٥٠، ج٢، ص٢٥٨.
٨-الشفا بتعريف أحوال المصطفى، ج١، ص٤٨٧.
٩-الصحاح، ج٤، ص١٧٠٨.
١٠-انظر: لسان العرب، ج١١، ص٢٨١-١٨٥.
١١-المعجم الوسيط، ج١، ص٣٤٤.
١٢-الشفا، ج١، ص٤٨٧.
١٣-المفردات في غريب القرآن، ص١٩٥.
١٤-الشفا، ج١، ص٤٨٧.
١٥-انظر تفسير الرازي، مجلد ١٢، ج٢٣، ص٥٠.
١٦-انظر هامش ١٩.
١٧-شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٧-٥٦٨.
١٨-الكشاف، ج٣، ص١٨.
١٩-انظر له كتاب تاريخ الأنبياء في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، ص١٥-١٦.
٢٠-شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٧-٥٦٨.
٢١-المرجع نفسه.
٢٢-انظر هامش ١٩.
٢٣-انظر تفسير الرازي ، ج١٢، ج٢٣، ص٥٠.
٢٤-انظر انظر مجمع البيان للطبري، ج٧، ص١٤٤.
٢٥-انظر للكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج٣، ص٤٤.
٢٦-أ-انظر: تفسير الرازي، ج١٢، ج٢٣، ص٥٠.
ب-النبوات، ص١٧٤.
٢٧-انظر الكشاف، ج٣، ص١٨.

٢٨-تفسير الرازي، ج١٢، ص٥٠.
٢٩-انظر الكشاف، ج٣، ص١٨.
٣٠-الحديث رواه البخاري في صحيحه، انظر فتح الباري ج١، ص٣٥٧، حديث رقم ٢٤٧.
٣١-الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص٢٩٨.
٣٢-العقيدة الإسلامية، ص٢٩٩-٣٠٠.
٣٣-الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج٥، ص١٧٨، ١٧٩، ٢٦٥.
وانظر زوائد ابن حبان، ص٥٢، ٥٠٨.
والمستدرك للحاكم، ج٢، ص٥٩٧.
٣٤-روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢.
٣٥-الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص٢٩٨.
٣٦-روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢.
٣٧-فتح الباري، ج٦، ص٣٦١.
٣٨-انظر روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢.
٣٩-كبرى القينيات الكونية، ص١٥١.
٤٠-شرح الطحاوية، ص١٦٧.
٤١-روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢، وانظر لغيره: ابن عاشور، ج١٦، ص١٢٧، حاشية الدسوقي على أم البراهين، ص١٧٣، ١٧٥، لوامع الأنوار البهية، ج١، ص٤٩-٥٠، ج٢، ص٢٥٨.
٤٢-في ظلال القرآن، ج٤، ص٢٣١٣.
٤٣-انظر كبرى اليقينيات، ص١٥٢.
٤٤-انظر تفسير البيضاوي، ص٤٤٧.
٤٥-الرسل والرسالات، ص١٣٨.
٤٦-دائرة المعارف الإسلامية، ج١٠، ص١٠٠.
٤٧-انظر: تفسير الرازي، ج١٢، ص٥٠، روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢، أصول الدين للبغدادي، ص١٥٤.
٤٨-انظر: الزمخشري والرازي، والبيضاوي، مراجع سابقة.
٤٩-عمدة القارئ، ج١، ص٣٢٧، وانظر: مراجع الهامش السابق.
٥٠-تفسير الرازي، ج١٢، ج٢٣، ص٥٠.
٥١-التعريفات، ص٢٣٩.
٥٢-فتح القدير، ج٣، ص٤٦١.

٥٣-أنظر: فتح الباري، ج١، ص١٥٩-١٦٠، وسنن ابي داوود: كتاب العلم، حديث رقم ٣٦٤١.

وقد يرد على الخاطر القول المشهور "علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل" فهذا ليس حديثاً، وإن كان معناه صحيحاً يتفق مع معنى قوله صلى الله عليه وسلم والعلماء ورثة الأنبياء". قال السخاوي: " لا أصل له، ولا يعرف في كتاب معتبر". المقاصد الحسنة، ص٢٩٣.

٥٤-النبوات، ص١٧٢-١٧٣.

٥٥-شرح الجلال الدواني بتعليق الشيخ محمد عبده، ص٣، نقلاً عن موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، ج٤، ص٤٠-٤١.

٥٦-الكرامية: إحدى الفرق الكلامية، تنسب إلى شخص يدعى أبو عبد الله بن كرام السجستاني، انظر الفرق بين الفرق للبغدادي، ص٢١٥.

٥٧-أصول الدين، ص١٥٤.

٥٨-موقف العقل والعلم والعالم، ج٤، ص٤١-٤٢.

٥٩-كبرى اليقينيات الكونية، ص١٥٢-١٥٣.

٦٠-النبوة والأنبياء في ضوء القرآن، أبو الحسن الندوي، ص٤٥-٤٨.

٦١-روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢-١٧٣.

٦٢-الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، ص٦.

٦٣-محمد رسول الله منهج رسالة، ج١، ص٤٦٦-٤٦٧.

٦٤-النبوات، ص١٧٣.

٦٥-النبوات، ص١٧٣.

٦٦-انظر: تفسير الرازي، ج١٢، ص٥٠، روح المعاني، ج١٦، ص١٠٤-١٠٥، والشوكاني، ج٣، ص٣٣٨.

٦٧-فتح القدير، ج٣، ص٤٦١.

٦٨-انظر فتح الباري، ج٩، ص٦.

٦٩-فتح الباري، ج٩، ص٦، وانظر: التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي، ص٤٥-٤٦، وفتح القدير للشوكاني، ج٣، ص٤٦١.

٧٠-عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، ج١، ص٣٢٧.

٧١-روح المعاني، ج١٧، ص١٧٢-١٧٣.

٧٢-انظر فتح الباري، ج١٢، باب رقم (٣) كتاب تعبير الرؤيا حديث ٦٩٨٩.

المراجـع

١-**الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة**، عبد القادر شيبه الحمد، د. ت، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢-**أصول الدين**، الإمام الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي، ٤٢٩هـ، ط ٢، ١٩٨٠م، بيروت.

٣-**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، الإمام ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، ٦٨٥هـ، دار الفكر.

٤-**البداية في أصول الدين**، نور الدين الصابوني، ٥٨٠، ت بكر طوبال أوغلي، ط١، ١٩٧٩م.

٥-**تاريخ الأنبياء في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية**، د. محمد الطيب النجار.

٦-**التحرير والتنوير**، محمد ظاهر عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٧-**التعريفات**، الشريف علي بن محمد الجرجاني، ٨١٦هـ، طبعة أولي، ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨-**التسهيل لعلوم التنزيل**، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ط٤، ١٩٨٣، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩-**التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المشهور بخطيب الري، ٦٠٦هـ، ط١، ١٩٨١م، دار الفكر ، بيروت.

١٠-**التمهيد في أصول الدين**، أبو المعين، ت(٥٠٨هـ) تحقيق د. عبد الحي قابيل، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، القاهرة.

١١-**الجامع الأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت(٦٧١هـ)، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق.

١٢-**حاشية الدسوقي علي أم البراهين**، محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي، ت(١٢٣٠هـ)، مطبعة اليابي الحلبي، ١٩٣٩م.

١٣-**دائرة المعارف الإسلامية**،

١٤-**الرسل والرسالات**، د. عمر الأشقر، ط٢، ١٩٨٣م، مكتبة الفلاح، الكويت.

١٥-**روح المعاني**، شهاب الدين محمود الألوسي، ١٢٧٠هـ، د. ت دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦-**شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي تحقيق زهير الشاويش، ط١، ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي.

١٧-**الشفا بتعريف أحوال المصطفى**، القاضي عياض، تقديم العلامة الشيخ عبد الوهاب دبس وزيت، د. ت، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

١٨-**الصحاح تاج اللغة**، وصحاح العربية إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

١٩-العقيدة الإسلامية وأسسها الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط٣، ١٩٨٣م، دار القلم، دمشق.

٢٠-عقيدة المؤمن، أبو بكر الجزائري، دار الكتب السلفية، القاهرة.

٢١-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت(٧٥٦هـ) تحقيق د. محمد التونجي، ط١، ١٩٩٣م، عالم الكتب، بيروت.

٢٢-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام أحمد بن علي، لابن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٣-فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت.

٢٤-الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ت(٤٢٩هـ) ت/محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٢٥-في ظلال القرآن، سيد قطب، ط١٠، ١٩٨١م، دار الشروق.

٢٦-كبرى اليقينيات الكونية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ط٦، ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

٢٧-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه البيان، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري، ت(٥٣٨هـ) دار المعرفة، بيروت.

٢٨-لسان العرب، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، د. ت، دار صادر، بيروت.

٢٩-لوامع الأنوار البهية، العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني، ت(١١٨٨هـ)، ط٢، ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠-مجمع البيان في تفسير القرآن الشيخ أبو علي الفاضل بن الحسن الطبرسي، ط١، ١٩٨٦، دار المعرفة، بيروت.

٣١-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله الأنصاري، ط، قطر.

٣٢-محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهج رسالة، بحث وتحقيق محمد الصادق إبراهيم عرجون، ط١، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

٣٣-المستدرك على الصحيحين الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري، ت(٤٠٥هـ)، طبع بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٣٤-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، ط٢، ١٩٧٢، دار الدعوة.

٣٥-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت(٥٠٢هـ)، ت محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، توزيع دار الباز بمكة المكرمة.

٣٦-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.

٣٧ـموقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعبادة المرسلين، مصطفى صبري، شيخ الإسلام للدولة العثمانية، ط٢، ١٩٨١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٨ـالنبوات، شيخ الأعلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، دار الفكر، د. ت.
٣٩ـالنبوة والأنبياء، الشيخ محمد علي الصابوني، ط٢، ١٩٨٤، دار الحديث، القاهرة.
٤٠ـالنبوة والأنبياء في ضوء القرآن، أبو الحسن على الحسني الندوي، ط٤، ١٩٧٤، دار القلم، دمشق.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/١١/١٠.